مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المرأة ومؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام 2003
اسم الكاتب: م.م. هدى هادي محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7121
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المرأة ومؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م.م.هدى هادي محمود(*)
Huda_hadi73@yahoo.com

ملخص البحث

أن تفعيل العلاقة بين المرأة ومنظمات المجتمع المدني تتوقف على قدرة مؤسسات المجتمع المدني والجهات المساعدة في تقديم خدماتها للمرأة، وتفعيل دورها في المجتمع، وممارسة الضغط على الجهات المسؤولة من أجل توفير الأمن والاستقرار، وبذل الجهود عن طريق وسائل الإعلام، وتوعية المجتمع وتعميق روح التسامح بين أبنائه، وبناء علاقات ايجابية مع السلطة من أجل حماية المواطن من العنف والجريمة، وبخاصة تجاه المرأة التي تواجه وضعاً قلقاً من النواحي الاقتصادية التي تشكل أهمية كبيرة لوضع المرأة في الأسرة والمجتمع، ونشير بذلك الى دور المنظمات التي مرت بتجارب عديدة أدت الى أن تعطي تلك التجارب ثمارها، وحققت انجازات انسانية تعدت حدودها الجغرافية.

المقدمة

أزداد نشاط المرأة العراقية في مؤسسات المجتمع المدني بعد عام ٢٠٠٣ بشكل ملحوظ ، فقد شكل محدودية واقصاء المرأة العراقية في الهياكل الحكومية الرسمية – في المناصب المنتخبة والمعنية– في الأعوام السابقة ،القوة الدافعة التي مكنت وراء مشاركتها في المجتمع المدني، لذا فان الجهود التي تعزز وتشجع اشراك المرأة في مؤسسات المجتمع العراقي يمكن ان تترجم الى ادوار اكبر لها على ارض الواقع لما تمثله من ارتقاء في تطوير ثقافة ووعي للمرأة العراقية من جهة وتحقيق ظاهرة الديمقراطية في المجتمع من جهة اخرى .

ويلعب المجتمع المدني دور مهم وبارز للمرأة اذ يعد " الباب الخلفي" لعملية الاصلاح السياسي عندما تسد الطرق في وجه المرأة للوصول الى العملية السياسية الرسمية، بالرغم من التحديات والصعوبات والمخاطر التي تواجها المرأة العراقية لممارسة نشاطها السياسي والاجتماعي بشكل طبيعي لتقاطعها احياناً مع بعض القيم والعادات والتقاليد المتوارثة في المجتمع امام تقديم اعمالها وخدماتها في مجال المرأة .

أهمية الدراسة:

يكتسب البحث أهميته من كونه يسلط الضوء على اهمية مشاركة المرأة العراقية في مؤسسات المجتمع المدني بعد عام ٢٠٠٣ عن طريق النشاطات والفعاليات التي تعمل على رفع مستوى وعيها الثقافي والسياسي والاجتماعي حول الكثير من القضايا، والحاجة الى الدفاع عن حقوقها بناءاً على وضعها الاجتماعي، وخلق مساحة سياسية مستقلة ذاتياً تمكّن لها القدرة على عملية صنع القرار السياسي بحرية .

إشكالية البحث :

يعالج البحث إشكالية عن طريق الأسئلة التالية :

١- هل استطاعت مؤسسات المجتمع المدني على الرغم من حداثتها ان تلبي احتياجات ومتطلبات تحسين وضع المرأة العراقية ؟.

٢- وما هو الدور والأهمية الذي تطلعت اليه مؤسسات المجتمع المدني للمرأة العراقية ؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من أن تجربة العمل المدني ومؤسساته في العراق لم تحاول أن تلبي طموحات المرأة واحتياجاتها وترسم لها اتجاهاً واضحاً ، إذ ما تزال ضعيفة وصعبة التحديد بسبب حداثة التجربة وطبيعة الحالة العراقية السياسية والأمنية والاقتصادية الغير المستقرة، بالرغم من أن عدداً كبيراً من النساء انخرط في مؤسسات المجتمع المدني مدفوع برغبتهنَّ في تحقيق العدل الاجتماعي التي يمكن عن طريقه سماع صوت المرأة وحشد جهودهنَّ

والعمل بشكل جماعي يجعلهن قادرات على خلق القوة لتغيير واقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

هيكلية البحث :

قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث تناول الأول مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ،عن طريق تسليط الضوء على مفهوم مؤسسات المجتمع المدني وانواعها وواقع مؤسسات المجتمع المدني في العراق وأهميتها ، في حين تصدى الثاني إلى أهمية مؤسسات المجتمع المدني للمرأة العراقية عن طريق التطرق الى تطوير وعي المرأة وتحقيق المشاركة المجتمعية لها ، اما المبحث الثالث فخصص لدراسة مستقبل مؤسسات المجتمع المدني للمرأة العراقية .

المبحث الأول: مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣

يعد عمل المرأة في مؤسسات المجتمع المدني بعد عام ٢٠٠٣ تدعيم لقدرتها وتفهم المرأة بدورها في بناء المجتمع وقدرتها على المشاركة المجتمعية في تلبية احتياجاتها المختلفة خاصةً ان دورها في مؤسسات المجتمع المدني في تطور مستمر، ليتسنى لها القدرة على الاداء وتعزيز مكانتها في المجتمع [١].

المطلب الأول:مفهوم مؤسسات المجتمع المدني وأنواعها

يعد مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والنقاش بين الباحثين والمفكرين، ويرجع ذلك إلى الاختلافات العلمية والأيدلوجية فيما بينهم بالشكل الذي أدى إلى بروز إشكالية في الإدراك المفاهيمي[٢]، ويمكن تعريف مؤسسات المجتمع المدني "مجموعة التنظيمات التطوعية الحره التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح الافراد ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح وغيرها من المثل الانسانية الراقية"[٣] ، وطبقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان " فإن من حق كل شخص أن يؤسس مع الآخرين منظمة أو جمعية أو حزباً للتعبير عن أفكارهم بشرط أن تستخدم هذه المنظمات والجمعيات أو الأحزاب الوسائل السلمية لتحقيق أهدافها" .

وأجاز إعلان وبرنامج عمل فينا لحقوق الإنسان " لكل شخص الحق بالانضمام لمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات المدنية على صعيد الدولة والعالم لأنها تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان" [٤].

إن قيام مؤسسات المجتمع المدني كالمنظمات والاتحادات والنقابات داخل الدولة وإنهاء الوصاية عليها من قبل الحكومة يلعب دوراً في إنجاح العملية الديمقراطية وقيام المجتمع المدني، لما تلعبه هذه المؤسسات من دور في العملية الديمقراطية إذ تكون هذه المؤسسات العين الساهرة على الحكومة في الكشف عن عيوبها ومساوئها والدعوة إلى معالجتها وإصلاح المجتمع عن طريق نقدها للحكومة بأسلوب علمي ديمقراطي بناء(٥)، بمعنى أنه لا يمكن الحصول على تلك الحقوق أو أن تستمر في الوجود دون توفير حماية لها من قبل مؤسسات سياسية تستند إلى مبادئ الديمقراطية الشفافية في ممارستها(٦).

وكلما قويت مؤسسات المجتمع المدني وتنامت ، قلت قدرة الدولة على ممارسة التسلط ضد المواطنين ، فهذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقاتها بمواطنيها وبدور الوسيط بين الدولة والمواطنين ، بحيث لا يتعاملون مع الدولة كإفراد عزل ، بل كمواطنين ينتمون إلى جماعات أو مؤسسات اكبر توفر لهم قدراً من الحماية (٧) كما انه من غير الممكن إن يساهم المجتمع المدني بدور فعال في العملية السياسية لمجرد وجود هياكل وبنى تنظيمية تستقل عن الدولة والنظام السياسي ، إذ لا قيمة لهذه الهياكل ما لم تكن معززة بثقافة سياسية مواكبة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين إفرادا كانوا أم جماعات واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتعبير(٨).

لكي تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدورها لابد من الانفتاح وفسح المجال أمام النقد والمطالبة بحقوق المواطن، لان دور هذه المؤسسات يكمن في خلق التوازن بين السلطة السياسية والمجتمع وزيادة العلاقة بين المؤسسات الحكومية والتجمعات المدنية(٩).

إذ لا يمكن وجود لمجتمع مدني إلا في إطار الدولة، كما لا أهمية لمجتمع مدني فاعل في ظل دولة هشة وتسلطية، في المقابل، لا قيمة لدولة في موازين القوة والاستقرار إلا بوجود مجتمع مدني متنوع، حيوي، ناقد، ومراقب بوعي ويقظة لممارسات أجهزة الدولة المختلفة، إنَّ ما حصل في العراق ، ربما لظروف تتعلق بمخاضات ولادة الديمقراطية الحديثة وصراعات التيارات السياسية، أفقدها الثقة في المجتمع وتكويناته. وأصيبت السُلطة الحاكمة في العراق

بهاجس السيطرة على كل حركات وسكنات هذا المجتمع وأفراده، مما أشاع هذه الضدية المُعطِّلة والمفوتة لفرص بناء دولة مدنية أكثر اتزانًا.

وهنا لابد من توفير الأجواء الملائمة لهذه المؤسسات وان السلطة السياسية تكون مسؤولة عن ذلك من حيث عدم التدخل المباشر في شؤونها لكي لا تفقد هذه المؤسسات مصداقيتها في المجتمع، ويتم ذلك عن طريق إجراءات متعددة تتخذها الدولة باعتبارها الجهة المسؤولة في منح الأجازات للمؤسسات الإنسانية غير الحكومية ووضع نسبة معينة من الميزانية كدعم للمشاريع والخطط التي تنفذها هذه المؤسسات، لان السلطة السياسية غالبا ما تكون منهكة في إدارة الشؤون السياسية للبلاد وان عمل المؤسسات يساند الحكومة في رفع بعض الأعباء عن طريق إيصال مطالب الأفراد، ونشر المعرفة والمفاهيم الايجابية داخل المجتمع(١٠).

يعتمد المجتمع المدني في أنشطته وفي تحقيق أهدافه على وسائل الإعلام للوصول إلى الأهداف المرجوة، فكلما كان المجتمع المدني قوياً وفعالاً ومشاركاً في مجريات الأحداث في محيطه كلما فتح المجال واسعا أمام وسائل الإعلام لتغطية هذه الفعاليات والأحداث لتكون المؤسسات الإعلامية في المجتمع منبراً للحوار والنقاش من أجل القرار السليم والحكم الرشيد، ولقد ساهم انتشار العولمة وثورة المعلومات والاتصالات وانتشار الانترنت وانتشار التعليم وتوفر المعلومة والوصول إليها بسهولة في بلورة ونضج فكرة المجتمع المدني (١١).

المطلب الثاني:واقع مؤسسات المجتمع المدني في العراق

أن مسالة تفعيل عمل مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني العراقي في أطار العملية السياسية بوصفها احد الاستحقاقات الدستورية التي افرزتها عملية التغيير السياسي والمجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بوصفها المعيار الحقيقي أو الضمانة الأكيدة لتطوير البناء الديمقراطي سواء كان ذلك على مستوى الدولة أم المجتمع (١٢).

ادت عقود لحرب والدمار والحصار الاقتصادي الى انهيار المؤسسات الرسمية في الدولة والى تفكك المؤسسات الاجتماعية مما ادى الى صعوبة التفاهم حول الاسس التي تقوم عليها بنية المجتمع (١٣)،وتم تشكيل هذه المؤسسات كخطوة لسد الفراغ السياسي

والاجتماعي والاقتصادي ،ودعوة الشعب العراقي للتحرر والمطالبة بحقوقه المنتهكة ضمن أشكال متعددة من مؤسسات المجتمع المدني وامتازت بسرعة التكوين والتشكيل ونموها المطرد فبلغت أعداد كبيرة ، ودورها لايوازي عددها وما قدمته هو شعارات نتيجة لتشتتها وضعف حيويتها التي تؤهلها للحركة والفاعلية والقدرة على التأثير في شرائح المجتمع المختلفة ،فضلاً عن عدم توصلها الى اتفاق وطني يؤهلها الى التنسيق في تحقيق أهدافها المجتمعية (هذا إذا كانت تهدف الى خدمة المجتمع لا مصالحها؟)[١٤].

أن شرعية عمل مؤسسات المجتمع المدني هو حق طبيعي ومدني وسياسي وهو ضرورة بنيوية مؤسسية في البناء الديمقراطي وضرورة عملية لوجود جهة فاعلة ومؤثرة يحميها القانون للدفاع عن الحريات والحقوق والصالح العام ،وأجمعت معظم الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقيات حقوق الإنسان المختلفة ،كما كفل الدستور العراقي الجديد لعام ٢٠٠٥ ، حق تشكيل مؤسسات المجتمع المدني ، فقد نصت المادة (٤٥) على "تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها وينظم ذلك بقانون ، وبذلك اكتسبت مؤسسات المجتمع المدني وضعاً دستورياً [١٥].

وقد شجع الوضع الجديد في العراق العديد من المؤسسات على إعادة تنظيم نفسها من جديد بما يتلائم والمرحلة الراهنة في العراق ، ونقلت الكثير من الأحزاب والحركات الاجتماعية والخيرية نشاطها إلى داخل العراق بعد أن كانت تنشط خارج البلد استجابة للحاجة الماسة والملحة [١٦].

يمكن القول أن ثمة تنظيمات نقابية واجتماعية قد تشكلت في العراق مثل اتحادات مهنية وجمعيات خيرية أخذت تدافع عن مصالح أعضائها ألا أن الخطأ الذي تقع فيه هذه التنظيمات هو بقاء تقاسم الخارطة السياسية المرتبطة بتنوع التكوينات الاجتماعية والمذهبية ، فدور القبيلة في الساحة العراقية واضح إلى الحد الذي قيل فيه أن الأحزاب العراقية التي تشكلت في الخارج لم تستطيع أن تثبت جذورها في الداخل لذا اضطرت إلى أن تعيد إنتاج

نفسها على أساس عشائري أو اجتماعي أو ديني ، إذ انها هي جزء حيوي ومهم من تركيبة المجتمع العراقي ارتبطت بالكثير من الوقائع والإحداث ، فالعشائر العراقية كانت تقوم بدور مشهود في المجتمع ويحسب لها حسابات كثيرة لأن الكثير من المشاكل الاجتماعية قد لا يكون حلها بالقانون ، لذا فان مسألة بقاء العشائر في العراق محتفظة بتأثيرها على مسار الإحداث بقيت مرتبطة بعوامل عدة أبرزها غياب الاستقرار السياسي والأمني والذي أدى إلى ضعف الحكومة وعجزها عن بسط الأمن والقانون (١٧) إذ بدأ دورها يتطور نتيجة لما يتمتع بها شيوخها بسلطة أبنائها عن طريق فض النزاعات والخلافات استناداً إلى العرف العشائري والذي تحترمه العشائر، ويعد اختيار الشيخ غازي الياور رئيساً للعراق للحكومة الانتقالية وهو ابن شيخ عشيرة شمر وهي واحدة من العشائر العربية في العراق حيث كانت هذه الخطوة من الخطوات المهمة في تعزيز نفوذ العشائر ولو في المرحلة الراهنة(١) إذ ظهرت دعوات متفرقة لتشكيل مجالس للعشائر وبرزت تسميات عشائرية للقيام بالدور الأساسي في رسم سياسة مستقبل العراق لكي تثبت جدارتها على الساحة العراقية كقوة لا يمكن تجاهلها عند اتخاذ أي قرار حول مستقبل العراق (١٨).

ويمكن القول أن هناك ضرورة آنية لدور العشائر حالياً وفي المستقبل القريب ، ولكن في حالة وجود السلطة ووجود المؤسسات المهنية والنقابية الدستورية سواء كانت مؤسسات مجتمع مدني او مؤسسات الدولة والتي تبنى وفقاً للدستور ، فأنه لا توجد حاجة ملحة لأن تنضم العشائر إلى السلطة.

من هنا يمثل المجتمع المدني ساحة الصراع الحقيقية التي تنجذب إليها وتتفاعل فيها القوى الوطنية من اجل التحكم والإشراف على أجهزة الدولة ، باتجاه إقامة علاقات جديدة بين الافراد والجماعات على أساس المصالح والأيدلوجيات الجامعة بحيث تفرز خطاباً وطنياً وإستراتيجية وطنية تهدف إلى تحقيق مزيد من الديمقراطية والمزيد من الضمانات لحقوق الإنسان(١٩).

لقد واجهت مؤسسات المجتمع المدني المخاطر والتحديات ، لكنها تحلت بالصبر والمثابرة واستطاعت إن تعلم المواطنين سلوكيات جديدة وان تفتح فرص التحالف وتسعى لبناء علاقات القوة على أساس الديمقراطية وحقوق الإنسان،فقد شهدت الساحة العراقية بعد ٢٠٠٣م، انتشار الغير مسبوق لمؤسسات المجتمع المدني التي تعني بمختلف القضايا وبمختلف الحقوق والاتجاهات الجمعية الإنسانية لحقوق الإنسان، وعلى الرغم من حداثة تجربة العمل المدني ومؤسساته بالنسبة إلى العراقيين آلا أن عدداً كبيراً منهم انخرط في هذه المؤسسات [٢٠]، وقد برز الكم الكبير والعديد من المؤسسات الفاعلة التي تحاول أن ترسم لها اتجاهاً واضحاً ، ومنها جمعيات حقوق الإنسان باجمعها وخاصة (الإغاثة والمساعدات الإنسانية) (والمرأة والطفولة وحقوق الإنسان) ، كما ان العديد من المؤسسات الحقيقية الفاعلة وأخرى معنية باختصاصات محدودة ولها واجبات صغيرة ، وأنشأت الحكومة عام ٢٠٠٨ دائرة الرعاية الاجتماعية للمرأة وهي التي يُنقل إليها الآن وبشكل تدريجي مسؤولية صرف الرواتب من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ولكنها تشكو من نقص التمويل اللازم للقيام بخدماتها خارج العاصمة وتفتقد السلطة اللازمة للإصلاح والقضاء على الفساد في قطاعات الوزارة المسؤولة عن التعامل مع كل ما يتعلق بالأرامل[٢١].

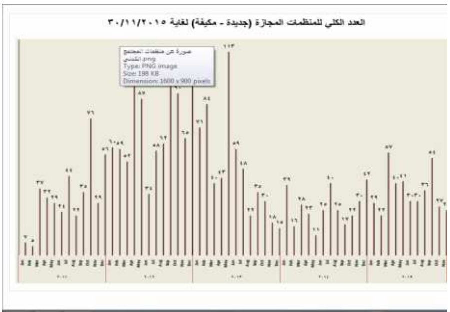
بالرغم أن الدستور العراقي كفل تشكيل مؤسسات المجتمع المدني والكم الهائل من مؤسسات المجتمع المدني إلا أنها لم تؤدي دوراً ايجابياً وفاعلاً في تحقيق تطوراً لوضع المرأة وربما يعود الى أسباب عديدة منها[٢٢]:

- افتقار بعضها للهياكل التنظيمية والية العمل
- نقص الخبرة اللازمة لبناء هذه المؤسسات على أساس صحيح
- عدم مساهمتها في وضع تصورات للدستور بشأن المرأة
- ضعفها على مستوى الفكري والعملي إذ أصبحت معظمها امتداد لبعض الأحزاب والتيارات الدينية والطائفية .

ان الموروث الثقافي والتقاليد له دورا سلبياً في ترسيخ المنظور النمطي للدور الاجتماعي للمرأة في عملية التنمية السياسية خاصة في بعدها الثقافي والمعرفي ، ولما كانت مؤسسات المجتمع المدني هي آليات فاعلة في تحقيق تنمية المجتمعات وإشباع حاجات الأفراد والجماعات فان نجاح ذلك يرتبط بوعي الأفراد بأهمية وفوائد العمل التضامني والتعاوني وهنا تكون مؤسسات المجتمع المدني من أهم آليات التمكين والمشاركة الشعبية ، ومعنى ذلك إن تغيير وعى المجتمع تجاه المرأة يتطلب نشاطا ثقافيا موجها عن طريقه يكتسب الأفراد قناعات جديدة تترسخ تدريجيا في وعيهم الفردي والجمعي[٢٣]

جدول رقم (١)

العدد الكلي للمنظمات المجتمع المدني المجازة



المصدر// دائرة منظمات المجتمع المدني غير الحكومية ، الامانة العامة لمجلس الوزراء ٢٠١٥

المبحث الثاني: أهمية مؤسسات المجتمع المدني للمرأة العراقية

المطلب الأول: تطوير وعي المرأة

أن وعي المرأة بحقوقها العامة والخاصة وادراك ما يجب عمله للتمتع بتلك الحقوق ، نجد انها تكتسب اهمية كبيرة على مستوى الاسرة وعلى مستوى المجتمع وهذه الاهمية تتنوع بتنوع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [٢٤].

ان المجتمع المدني بتنظيماته وبمؤسساته المختلفة وفي مقدمتها القطاعات والتنظيمات النسائية قد أدت دوراً مركزياً في أثارة الاهتمام وتعبئة الرأي العام وتحفيز الهيئات الوطنية والقومية

والدولية لايلاء الموضوع النسائي ما يستحقه من أهمية في النهوض بأوضاع المرأة في توعية المجتمع بالأوضاع التي تعيشها المرأة وإشاعة مبادئ المساواة والعدالة والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان واستثمار وسائل الاتصال والتواصل لإيصال خطابها إلى كافة الشرائح عن طريق الندوات والتجمعات الخطابية والصحف والمجلات والدراسات والإذاعة والتلفزيون والمواقع الالكترونية على الشبكة الدولية للمعلومات [٢٥].

تقدم تنظيمات المجتمع المدني برامج تمكينية للمرأة في المجالات المختلفة (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية.....)،وعن طريق الاطلاع على تقرير الشبكة العراقية للمؤسسات الأهلية، والذي ضم خمسة عشر تقريرا حول دور تنظيمات المجتمع المدني في تمكين المرأة، يتضح لنا بأن غالبية الأنشطة والبرامج الموجهة للمرأة العراقية تنصب في مجال التمكين الاقتصادي عن طريق تدريبها على بعض المهن وإكسابها بعض المهارات التي تمكنها من توفير مصدر دخل خاص بها، ومن بين البرامج والدورات التدريبية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للمرأة العراقية تقليدية ومتكررة مثل الخياطة والتطريز والسكرتارية وهناك اهتمام لمجال التمكين الاجتماعي عن طريق نشر الوعي الصحي للمرأة، ورفع مستواها التعليمي، والاهتمام بموضوع العنف ضد المرأة في المجتمعات العراقية، ويعتبر مجال التمكين السياسي من أقل مجالات تمكين المرأة اهتماماً من قبل تنظيمات المجتمع المدني بالرغم من أنها تختلف من قطر عربي إلى آخر[٢٦] .

أن المرحلة الراهنة التي يمر بها العراق من أوضاع غير مستقرة وفقدان للأمن والاستقرار والحاجة إلى بناء البنية التحتية لتقديم مختلف الخدمات للمواطنين ليست مسؤولية الحكومة وحدها ولن تكتمل هذه المهمة بدون مساعدة المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة عن طريق تقديم المشورة او المساعدة في تأشير الخلل في عمل المؤسسات الحكومية ،من هنا أصبح الواجب على مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية مسألة نشر ثقافة قبول الأخر وحرية الرأي[٢٧].

ويمكن القول أن المرأة العراقية اليوم أمامها فرصة مهمة لكي تثبت وجودها آو تبلور فكراً نسوياً يعبر عن تصورات وطموحات المرأة العراقية فعلاً ، لذا فان مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني هو صمام الأمان للدخول في برنامج واضح المعالم يعمل على تطوير إمكانياتها ويحارب التمييز ضد المرأة ويعمل على توضيح مطالبها بشفافية وديمقراطية لتكون قادرة على التأثير في سياسة

التنمية، وهناك مؤشرات إيجابية تمثلت في النمو الكمي في أعداد المؤسسات غير الحكومية والنقلة الكيفية في مناهج واقترابات هذه المؤسسات في التعامل مع الواقع(٢٨).

المطلب الثاني: تحقيق المشاركة المجتمعية

تقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني مسؤولية توظيف آليات الحصص النسائية لتفعيل مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار ، وهي منوطة بشكل أساسي في بلورة المهارات القيادية للمرأة وإظهار كفاءتها وذلك لا يتحقق إلا بإفساح المجال أمامها لخوض التجارب القيادية وبالتركيز على مهام تدريب المرأة وتثقيفها وأعداد الكوادر النسائية المؤهلة ، ماعدا ذلك فلا معنى لأي حديث عن المشاركة والديمقراطية وتكافؤ الفرص(٢٩).

تعد مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية بالرغم من أنها لا تمارس نشاطاً سياسياً مباشراً وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية إلا أن أعضاء هذه المؤسسات هم أكثر قطاعات المجتمع استعداداً للانخراط في النشاط السياسي الديمقراطي(٣٠).

وينبع الاهتمام بقضية عضوية المرأة في تنظيمات المجتمع المدني وبالأخص في مراكز صنع القرار لما يعول على عضوية المرأة في هذه التنظيمات من طرح قضايا المرأة على أجندتها ، وذلك لأن المرأة العراقية تعاني من الإجحاف في الحصول على حقوق متساوية مع الرجل في المجتمع نتيجة للخلفية الثقافية للمجتمعات العراقية التي تعد مجتمعات أبوية ذكورية، إلا أن هناك نضال لتنظيمات المجتمع المدني في سبيل حصول المرأة على حقوقها بل ظهرت نوعية من تنظيمات المجتمع المدني تهتم بالدفاع عن حقوق المرأة وتوعية المرأة بحقوقها، وإن كانت تصنف بأنها نسائية غالباً(٣١).

تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفهوم المواطنة ومفهوم العمل التطوعي والمجتمعي وتحديد الاحتياجات اضف الى ذلك بناء الثقة لدى مكونات المجتمع وتعزيز مفهوم الشفافية والمسائلة وتلعب المرأة دورا بارزا لما لها اهمية ودور فعال في محيطها (٣٢).

كما إن أداء هذه الأدوار من قبل المرأة في مؤسسات المجتمع المدني يعمق من خبرات النساء العاملات ويطور قدراتهن الإبداعية والابتكارية ويكسبهن العديد من المهارات ويزيد من نطاق تفاعلهن ومشاركتها بالعمل فيها وسيساعد على حل بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التغيرات المحلية في المجتمع وعلى رأسها مشكلة البطالة والفقر وتدهور

الخدمات الصحية والتعليمية بالاضافة إلى أنها ستكون قادرة على تفهم مشاكل العديد من النساء مما سيتيح لها المساهمة في تحسين الخصائص المختلفة لقطاع عريض من النساء ومنها الخصائص التعليمية والاقتصادية والأسرية والصحية(٣٣).

ونود أن نشير هنا إلى بروز وتزايد الدور الذي تقوم به المنظمات النسائية في التوعية والارتقاء بالوعي الاجتماعي لدور الجهات المانحة والمستفيدة إلى جانب العمل على تحسين الخصائص المختلفة لأفراد المجتمع والتصدي للمشكلات التي يعاني منها هؤلاء الأفراد عامة والمرأة خاصة ولا شك أن فاعلية أداء هذه المؤسسات لأدوارها يرتبط بقوة بناءاتها وكفاءة قدرتها التنظيمية والإدارية عامة وتوافر الدعم المالي اللازم لتنفيذ برامجها الخاصة وهنا يمكن للنساء العاملات والمساهمات في الجهات المانحة والمستفيدة أن تعميق بدور " الشراكة" مع هذه المنظمات لمساندتها في أداء الأدوار عن طريق الدعم المالي، وتنفيذ البرامج التدريبية المختلفة وتشجيع العمل التطوعي وتوطيد أواصر التعاون واللقاءات الاجتماعية لتدارس وتحليل عديد من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة وايجاد الحلول لها.

ومن هنا يتجسد دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية لضمان الحاجة الى الاستقرار والامن والتعديل الهيكلي على الجانب الاجتماعي كرعاية الفقراء وتلبية احتياجات الفئة المهمشة ويصبح دورها مطلوباً للتقليل من حدة التوتر الناتج عن التفاوتات الاجتماعية ومخاطر البطالة، فالعراق اليوم تتوالى عليه المخاطر الناتجة عن توترات خلقتها سلسلة الحروب وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني من تفاوت في الدخل وانعدام المساواة بين المهمشين والأقوياء والمتضررين والمنتفعين(٣٤) .

وهناك العديد من المؤسسات التي عملت على تنمية المجتمع المدني وتطوير قدراته وحقوقه الإنسانية ، منها (اتحادات المعاقين) التي وفرت احتياجات المعاقين وتأهيلهم وعملت على أيجاد وظائف مناسبة لهم،و(نقابات العمال) التي دافعت عن حقوق العمال ومصالح الطبقة العاملة،و(منظمات الإغاثة الإنسانية) التي كان لها دور فاعل في أحداث النجف والفلوجة، فضلاً عن ما قامت به المؤسسات المهنية في الدفاع عن حقوق منتسبيها وكذلك دور (منظمات المرأة والطفولة) التي عملت على النهوض بواقع المرأة والطفولة وكانت نتيجة هذا المشاركة الفاعلة للمرأة في الانتخابات ونضالها في الحصول على نسبة ٢٥ % في مجلس النواب العراقي(٣٥).

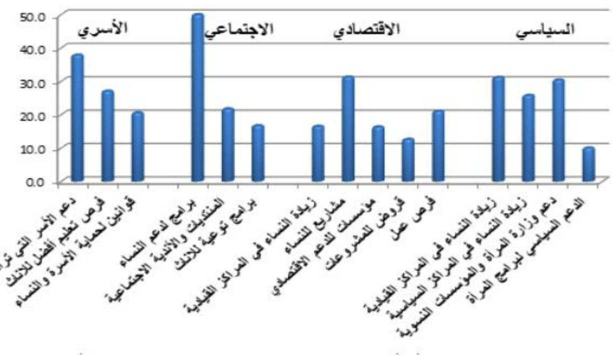
يعد المجتمع المدني اداة ضبط وتصدي عن طريق كشف ممارسات القوات المتعددة الجنسيات التي ألحقت الضرر بالإنسان العراقي ، حيث شكلت هذه المؤسسات مع وزارة حقوق الإنسان لجانا للمطالبة بحقوق المعتقلات والمتضررين وكذلك المهجرين بسبب التفرقة الطائفية ومازالت تناضل وضمن إمكانياتها البسيطة لتحقيق الكثير للدفاع عن حقوق الإنسان والحفاظ على حقوق المواطن وكرامته .

وبصفة عامة فالتنظيمات التي تستقطب النساء هي التنظيمات المهتمة بالأعمال الخيرية والاجتماعية وكذلك التنظيمات التي يقتصر نشاطها على مساعدة الفئات الضعيفة والقيام ببرامج التوعية والتعليم والتربية ، بينما تغيب النساء في المؤسسات التي تعمل على إرساء العمل الديمقراطي المستقل أو على احترام حقوق الإنسان للنساء والرجال والدفاع عنها[٣٦].

وبالرجوع إلى خلفية وثقافة المرأة العراقية نجد أن لدى غالبيتهم رغبة حقيقية في إحداث التغيير ، وقد تبلور ذلك بوضوح عن طريق ظهور العديد من المنظمات النسوية التي عملت بكل جد ومثابرة وبدون مساعدة لتحقيق ما عجزت الدولة عن تحقيقه لهن [٣٧]. وبخاصة تمكين مجموعة من المستفيدات بالقيام بأدوار قيادية في أعداد برامج وتنفيذها ومتابعتها وتقيمها وتعد هذه القيادات احد العوامل المؤثرة في أحداث التغيير في أوضاع المرأة، نظراً لاطلاعها على احتياجات المرأة وقدرتها على التواصل مع أصحاب القرار ، إضافة إلى وجود دوافع لديها نحو العمل التطوعي وإفادة المرأة ، لكن هناك معوقات اجتماعية واقتصادية وتشريعية وذاتية متعلقة بالمرأة نفسها تعترض عملية تمكين المرأة.

جدول رقم (٣)

رأي النساء في المطلوب من الحكومة البرلمان لدعم تمكين المرأة في المجالات المختلفة



المصدر// وزارة الدولة لشؤون المرأة (٢٠١٢) التقرير الاعلامي عن مهام وانشطة الوزارة

المبحث الثالث: مستقبل مؤسسات المجتمع المدني للمرأة العراقية

أن مستقبل المرأة ومشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني يتحدد بمدى تطور البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية،وتحقيق التطور الديمقراطي وإن العلاقة بينهما علاقة جدلية وتفاعلية، فمن المستحيل أن تتطور المرأة وتتحرر وتصبح شريكاً كاملاً في المجتمع، إلا إذا سمح لها لتأخذ دورها في عملية التطور في هذا المجتمع وهي بدورها تتأثر في تطورها بدرجة تحرر المرأة وتفاعلها مع حركة المجتمع(٣٨).

ومن اجل قيام مجتمع يسعى الى التطور الحقيقي للمرأة على كافة الصعد والمستويات لابد له قبل كل شيء ان يوجد مجتمعاً مدنياً سليماً ومعافى من عوامل القصور والتخلف الاجتماعي والفكري والثقافي ويمكن لها وجود وحضور في الواقع المجتمعي العام (٣٩).

المطلب الأول: النظرة الايجابية

أن المجتمع المدني بتنظيماته ومؤسساته المختلفة وفي مقدمتها القطاعات والتنظيمات النسائية قد ادت دوراً مركزياً في إثارة الاهتمام وتعبئة الرأي العام وتحفيز الهيئات الوطنية والقومية والدولية لايلاء أهمية ودور المجتمع المدني في النهوض بأوضاع المرأة.

كما أن تحول اهتمام المنظمات الدولية إلى هيئات المجتمع المدني بعد أن أبدت تحفظات من التعامل مع الحكومات والأحزاب السياسية تفادياً للتدخل في الشؤون الداخلية سمحت هذه الخصوصية لمؤسسات المجتمع المدني بالدفع قدماً بقضية المرأة سواء بالخدمات المباشرة التي تقدمها للنساء او بالمساهمة في الضغط على الحكومات عن طريق الاتفاقيات الدولية المصادق عليها ذات الصلة (٤٠).

لقد عجزت الديمقراطية في نواحي كثيرة عن الاتيان بمجالس تشريعية تخدم تطلعات المجتمع المدني، وباتت المرأة في العراق اليوم تشكل أكثر من نصف المجتمع في ظل الخسائر الكبيرة التي تكبدها العراق جراء الحروب أو عمليات الإبادة الجماعية والاعتقالات التعسفية والتعذيب مما أدى

إلى نقص الرجال مقابل النساء ، وهذا يعني أنهن أصبحن أكثرية في المجتمع وتوجب إعطاءهن الدور الأساسي ليقمن بواجبهن ودورهن في بناء العراق ، حيث الحاجة الملحة لمشاركة كل الأطراف الفاعلة[٤١] .

ويمكن للعوامل الداخلية والخارجية ان تلعب دوراً في تمكين المرأة العراقية في مؤسسات المجتمع المدني وتساهم في بلورة المقترحات وتنظيم المطالبات بتكسير الطوق على المرأة :

العوامل الداخلية :

١- زيادة الوعي المجتمعي باهمية نشاطات وفعاليات المجتمع المدني للمرأة عن طريق الدور الاعلامي في التوعية والتثقيف لمفاهيمه في مجال الاجتماعي والثقافي والتربوي والانساني وغيرها.

٢- وجود تشريعات وقوانين خاصة لمنظمات المجتمع المدني تنظم عملها وبرامجها وتمويلها واهدافها لقيام المرأة بفعاليتها ونشاطها في مجال شؤون المرأة.

٣- التعليم وثقافة المرأة وممارسة العمل ك(طبيبات، جامعيات، محاميات ..الخ) ساعد الى تطور وعيها والمطالبة بحقوقها ، كما ان احتلال بعضهن مناصب قيادية في الحكومة والأحزاب ورسوخ الوعي بالوضع الذي تعيشه المرأة العراقية والإيمان بالعمل الجماعي واتساع التعاطف الاجتماعي مع قضية المرأة .

كما ان الانعكاسات الخارجية التي تمثلت في ان كثير من النساء قد أكملن تعليمهنّ العالي في الجامعات الأوربية والأمريكية فتعرفن عن كثب على وضعية المرأة في أوربا وأمريكا [٤٢].

ونستطيع القول أن مستقبل المرأة في مؤسسات المجتمع المدني قد يتغير وبشكل تدريجي معتمداً على تطوير المجتمع وتوطيد ثقافة الديمقراطية وممارساتها في احترام العمل الجماعي لو تمكنت مؤسسات المجتمع المدني من توطيدها في ذوات المنتمين اليها لأصبح

المجتمع كتلة بناءة نابضة بالديمقراطية وانعكس ذلك انعكاساً واضحاً على السلطة القائمة [٤٣].

ويمكن القول أن ما نريده من المجتمع المدني هي ثلاث خطوات عريضة ستشكل دعامة الحقيقية لانطلاق نهضة مستقبل المرأة وهذه الدعائم تتمثل في :

١- تحسين الحياة الاجتماعية للمرأة عن طريق التبصير والتوجيه بحقوق المرأة للسياسات الحكومية .

٢- دعم الفئات النسائية المهمشة في المجتمع والارتقاء بأوضاعها والتركيز على تلبية احتياجاتها ، وهذه مرهونة برهان المجتمع المدني بتحقيق ما فشلت عنه غيره من السلطات ومؤسسات الدولة [٤٤].

٣- ايجاد وزارة شؤون المرأة للمجتمع المدني يعد عاملاً مساعداً في تدريب المرأة العراقية على ممارسة النشاط الطوعي والاستقلالية ولا بأس أن تعتمد الوزارة اموراً أدارية تسهيلية أكثر مما هي تعويقية[٤٥].

المطلب الثاني : النظرة السلبية

إن المجتمع العراقي –عموماً – مجتمع مسكون بالماضي وان بنيته الذهنية تتصف بتركيزها على الماضي والحاضر مع انسداد آفاق المستقبل ، وهذه تعجز عن إدراك العلاقة الجدلية بين الزمان والمكان ، بين التاريخي والبنائي المتحول ، إذ يغيب أسلوب الحوار والتسامح تتداخل فيها محددات الوعي والثقافة وهذه تشكل جميعها قيودا على تطور الديمقراطية وبناء المجتمع المدني[٤٦].

يعد وجود مؤسسات المجتمع المدني ضرورية بنيوية مؤسسة في البناء الديمقراطي ، تجعل من الصعب الكلام عن أولوية احدها عن الأخر ، فليس هناك ممارسة للديمقراطية بدون ادنى حد من القدرة على الانتظام حول أفكار ومصالح وغايات محددة[٤٧]،ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها ابرز أدوات قنوات العمل السياسي إن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم ومبادئ الممارسة الديمقراطية

(أي تعميم نمط جديد من الثقافة السياسية) ولما كان من غير الممكن إقامة بنية سياسية حديثة (مؤسسية وقانونية) خارج الإطار الثقافي السائد مجتمعيا فهنا لابد من خلق ثقافة سياسية حديثة تتوافق وتتلازم مع تلك البنية السياسية الحديثة [٤٨]، فكثير من مؤسسات المجتمع المدني تطالب بحقوق المرأة العراقية في المساواة والمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية ، لكن وجود تعارض في الخطاب الفكري النسوي ، بل السياسي الأمر الذي أثر على فاعلية وتأثير الحركة النسائية في العراق بسبب طبيعة العلاقات التصارعية بين التنظيمات النسائية ذات التوجه العلماني والأخرى ذات التوجه الإسلامي ، الأمر الذي لا يمكن ان نقول ان هناك تكاتفاً حقيقياً بين مؤسسات المجتمع المدني حول القضايا والتصدعات الرئيسة التي يعانيها واقع المرأة العراقية[٤٩].

أن كثرة مؤسسات المجتمع المدني وتعارض منطلقاتها وتعددها المحلي والقطاعي يعكس اختلاف منطلقاتها واختياراتها مما يؤدي الى تبعثر الجهود من الانبراء للدفاع عن حقوق المرأة فاحتكار المسؤولية في الحركات وتنظيمات المجتمع المدني من قبل نساء معينات كما أن تبعية النساء في الغالب الى أزواجهن او اقربائهن في اختيار مؤسسات المجتمع أدى الى فقر ابتكار صيغ المطالب الكفيلة بالتأثير في المجتمع وفي الحكومات[٥٠].

ويمكن القول أن غياب الديمقراطية هو مؤشر على غياب منظمات المجتمع المدني، وهي عوامل لها علاقة باختيار طريقة الحياة في المستقبل، وبناء النسق الديمقراطي القائم على مبدأ تكافؤ الفرص والاعتراف بالرأي الآخر ورفض سياسة التهميش لأي فئة، وهذا بالتأكيد ينعكس عمله على عمل منظمات المجتمع المدني وبلورة نظمها بالشكل الذي لايحقق أهدافها في ازالة رواسب الثقافة الشمولية خلال العقود التي مضت، والعمل على ثقافة الحوار التي لا تزال مجهولة ، وقبول النقد الذي يمثل حالة صعبة لدى الآخرين، وترسيخ مفاهيم دولة القانون والمؤسسات، وكل ذلك مرتبط بمستقبل المجتمع المدني للمرأة [٥١].

الخاتمة

يمر العراق حالياً بعمليتين مترابطتين، بناء أسس المجتمع المدني والتحول نحو الديمقراطية على الرغم من المخاطر والتحديات التي تواجه هاتين العمليتين، فالصلة بين العمليتين قوية، بل أنهما أقرب إلى أن تكونا عملية واحدة من حيث الجوهر، ففى الوقت الذى تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتبلور، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى توسيع دعائم المشاركة في الحكم.

وليس بالضرورة أن تكون مؤسسات المجتمع المدني في العراق التي تمثل روح ومضمون المجتمع المدني هي نسخة عن مثيلاتها الشرقية أو الغربية ، إن مؤسساتنا سوف تكون قادرة على النهوض و الرقي متى ما أمنت بان لها قضية إنسانية ملحة ، عن طريق تشخيص مشاكل المجتمع والمطالبة بحلول حكومية عاجلة ،و أن كانت حالياً ليس بالقدر المطلوب ، خاصة و أن الكثير من المواطنين يشكون مع عدم فاعليتها و جدواها ، فان ذلك النقد هو الدافع الحقيقي للتقدم و الارتقاء لخلق مجتمع مدني بمستوى الطموح.

فعملية تفعيل دور المجتمع المدني يعني بث المزيد من روح المسؤولية عند الأفراد تجاه التفكير والعمل على تقرير مصيرهم وعدم التسليم للدولة بوصفها مركز (تكثيف القرار) المجتمعي وتوحيده او الاعتماد الوحيد عليها لتحقيق الأهداف والحاجات المطلوبة، كما يعني إعطاء المزيد من الصلاحيات وهامش المبادرة والموارد الكافية، من قبل الدولة او من قبل أفراد المجتمع أنفسهم
لمنظمات وهيئات المجتمع المدني.

ويمكن القول أن وجود منظمات مجتمع مدني فاعلة ومؤثرة في العراق يؤدي الى تعزيز روح المواطنة بين مكونات المجتمع ويدفع باتجاه تغليب الولاء الى الوطن محل الولاءات الضيقة سواء كانت طائفية او عشائرية.

Women and civil society institutions in Iraq
After 2003

Huda Hadi mahmood

Abstract

That the activation of the relationship between women and civil society organizations depends on the capacity of civil society

organizations and bodies to assist in providing services to women, And activate their role in society , and to put pressure on those responsible for providing security and stability and efforts by the media, and awareness society and deepen the spirit of tolerance among its people, and building positive relationships with the power to protect citizens from crime and violence, especially towards women facing precarious economic aspects of which are of great importance to the status of women in family and society. We note that the role of organizations that have gone through many experiences that led to those experiences give fruit, and achieved humanitarian achievements went beyond geographical boundaries.

(*)كلية الحقوق /جامعة الموصل.

(١) فوزية العطية ، المرأة العراقية عبر التاريخ ، مجلة المعرفة ، بغداد ،كانون الثاني ٢٠٠٤ ، ص ١.

(٢) سعد علي حسين التميمي ، البناء الديمقراطي في العراق والمجتمع المدني (رؤية تحليلية) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٤٠) ، ٢٠٠٩،ص٦٨.

(٣) عبد الرحمن صديق، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في ترسيخ مبدأ الحوار وروح التعايش، المجلة العراقية لحقوق الإنسان، العدد ٥، ٢٠٠٢، ص٣٥.

(٤) سهيل الفتلاوي ، حقوق الانسان ،موسوعة القانون الدولي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩،ص١٣٢.

(٥) حافظ علوان، المشروع الديمقراطي العراقي (الواقع والطموح) دراسة نقدية ، مجلة قضايا سياسية ،كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ،العددان ٢٩–٣٠، ٢٠١٢، ص٦٧.

(٦) وجيه عفدو الهسيناني، مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان في فكر الأحزاب السياسية الكوردية العراقية المعاصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص١٠٠.

(٧) ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٤١٦.

(٨) عمر جمعة عمران ، المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد(٣٤) ، ٢٠١٢ ، ص١٧٣.

(٩) منظمة هاريكار غير الحكومية، دور منظمات المجتمع المدني ، مطبعة زانا، دهوك، اذار ،٢٠٠٣، ص ٤٩.

(١٠) منظمة هاريكار غير الحكومية، مصدر سبق ذكره،ص١٠.

(١١) خالد الكيلاني ، دور الإعلام في دعم المجتمع المدني، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني،ص٣ : http://www.ahewar.org

(١٢) عمر جمعة عمران ، مصدر سبق ذكره، ص١٧١.

(١٣) فوزية العطية ، مصدر سبق ذكره ، ص١.

(١٤) سحر قدوري ، مؤسسات المجتمع المدني وامكانيتها من الحد من الفساد الاداري ، مجلة المجتمع المدني وحقوق الانسان ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد٤٤، ٢٠٠٨، ص١٧.

(١٥) دليل القوانين المؤثرة في منظمات المجتمع المدني ، تحرير (ليون إيريش واخرون) المركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح ، ترجمة (مُحَمَّد احمد شوبان) ، ط١، ٢٠٠٧،ص٧.

(١٦) حميد الهاشمي ، مسؤولية منظمات المجتمع المدني تجاه المرأة العراقية ، ٥/ ٢/ ٢٠٠٤، ص٤، ، منشور على شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٦: http://www.rezgar.com

(١٧) صبيح الخاقاني، دور العشيرة العراقية في تغيير الخارطة السياسية، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٠، على الموقع الالكتروني:http://eatilaf.com/articles.php

(١٨) صباح ياسين ، صحوة العشائر العراقية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٤٨) ، شباط ٢٠٠٨، ص١١١.

(١٩) كامل مهنا ، دور المجتمع المدني في لبنان لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة الحكمة ، مركز دراسات الحكمة ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص٦.

(٢٠) هـدى مُحَمَّد مثنـى، المشـاركة السياسية للمـرأة العراقيـة بعـد عـام ٢٠٠٣ ، رسـالة ماجسـتير (غـير منشـورة)، كليـة العلـوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٩١.

(٢١) وكالـة الأنبـاء العراقيـة ،ارث مـروع لعـراق مـا بعـد الحـرب ، تحقيقـات، منشـور في شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنـت) بتاريخ٢٠٠٦/٦/١٥ http://al-iraqnews.net

(٢٢) سعد علي حسين، مصدر سبق ذكره ، ص٨٥.

(٢٣) فؤاد الصلاحي ، دور مؤسسات المجتمع المدني في التربية المدنية، منشور في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الموقع الالكتروني : http://www.wfrt.org .

(٢٤) نـورة بـن مفلـح الرويلي ، العوامـل المؤثرة بـوعي الشـابة السـعودية بحقوقهـا ، رسـالة ماجسـتير منشـورة علـى الانترنـت في الدراسات الاجتماعية ، كلية الاداب، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨، ص٢٦.

(٢٥) دور منظمات المجتمع المدني في نهوض المرأة، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع الالكتروني: http://www.docjax.com/document/view.shtml?id

(٢٦) منظمة هاريكار غير الحكومية ، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

(٢٧) خضـر دوملي، دور مؤسسـات المجتمـع المـدني في التحـول الـديمقراطي، منشـور في شبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنـت)على الموقع الالكتروني ،بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٢ http://www.marafea.org

(٢٨)هويدا عدلي ، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسـة إنفاق للخدمات الاجتماعية ،ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية" للفـترة (٢٨ -٣٠ تشـرين الثـاني) الإسـكندرية – جمهوريـة مصـر العربيـة، مركـز دراسـات الوحـدة الوطنيـة، ٢٠٠٥، ص١١.

(٢٩) فوزية مطر ، تمكين المرأة و الحاجة لنظام الحصص النسائية، منشور في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩ : www.ehcconline.org/information-center

(٣٠) سندس عباس حسن، المشاركة السياسية للنساء في العراق، أوراق عمل لمؤتمر وزارة الدولة لشؤون المرأة ، بغداد ، ٢٠٠٥، ص٧.

(٣١) ناهده عبد الكريم ، المجتمع المدني في العراق نحو تعزيز فرص النمو والمشاركة ، مجلة الحكمة ، العدد (٣٦) ، بغداد، أيار ٢٠٠٤، ص٥٩ .

(٣٢) فيروز زراقة، دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ١٨، لبنان، ٢٠١٤، ص٣١.

(٣٣) دليل حول تأثير ودور منظمات المجتمع المدني في محيطها المحلي والوطني ، جمعية الهيئات للعمل المدني ، لبنان، ٢٠٠٦، ص١١.

(٣٤) أمال شلاش،احتياجات مؤسسات المجتمع المدني،مجلة الحكمة ، العدد ٣٦ ،بغداد،(ايار) ٢٠٠٤ ، ص٧٠

(٣٥) جريدة البينة ،تحقيقات:في العراق ٣ آلاف منظمة من منظمات المجتمع المدني،العدد (١٧٣٢)– ٣١ /كانون الثاني ٢٠١٣ .

(٣٦) حفيظة شقير، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات،المعهد العربي لحقوق الإنسان،تونس٢٠٠٤، ص٢٤.

(٣٧) بيداء النجار ،رؤية في الواقع الانتخابي للمرأة العراقية، ط١، مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري، بغداد، حزيران ، ٢٠٠٨، ص٤٦.

(٣٨)عائشة الكواري، دور المرأة في الهيئات المانحة و المستفيدة ، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع الالكتروني http://www.ayamm.org/arabic/Marsad/marsad%201.htm

(٣٩) ندى فاصل عباس، المجتمع المدني في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٤٥،كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٠، ص١٨.

(٤٠) عبد العزيز حسون، دور منظمات المجتمع المدني في نهوض المرأة في البلدان العربية ، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع الالكتروني : www.arab-hdr.org

(٤١) حميد الهاشمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

(٤٢) عبد العزيز حسون ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧.

(٤٣) مؤسسات المجتمع المدني (رهان المستقبل)، متاح في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الموقع الالكتروني : www.ruaal.wordpress.org

(٤٤) مؤسسات المجتمع المدني (رهان المستقبل)، مصدر سبق ذكره ،ص٢.

(٤٥) عبد الجبار احمد ، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق ، في كتاب (العراق ومحنة الديمقراطية(دراسات سياسية راهنة) ،ط١، الطباع للطباعة والنشر، ٢٠١٣، ص٢٠٨.

(٤٦) فؤاد الصلاحي ، دور مؤسسات المجتمع المدني في التربية المدنية، منشور في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الموقع الالكتروني : http://www.wfrt.org

(٤٧) سعد علي حسين، مصدر سبق ذكره ، ص٨٥.

(٤٨) فؤاد الصلاحي ، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(٤٩) هدى محمد مثنى، مصدر سبق ذكره، ص١٧٨.

(٥٠) عبد العزيز حسون، مصدر سبق ذكره، ص١٢ وص٢٧.

(٥١) نوري بطرس، دور المرأة في منظمات المجتمع المدني العراقي، مقالة منشورة في جريدة بيت النهرين،العدد (١٢٤)،متاح في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)،على الموقع الالكتروني: http://www.bet-nahrain.org